



اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

التقرير السنوي 2016



حضرة صاحب السمو
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



سمو الشيخ
نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي عهد دولة الكويت



سمو الشيخ
جابر مبارك الحمد الصباح
رئيس مجلس وزراء دولة الكويت







اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

التقرير السنوي

لمجلس الإدارة – 2016

المحتويات

5	أعضاء مجلس إدارة الاتحاد
7	كلمة مجلس الإدارة
9	التقرير الإداري :
11	- اتحاد شركات الاستثمار
11	أولاً : اللجان العاملة في الاتحاد
15	ثانياً : الدور الاستشاري للاتحاد
21	ثالثاً : دراسة قطاع الاستثمار
26	رابعاً : مشاركات ولقاءات
35	- مركز دراسات الاستثمار:
36	- توثيق العلاقات المهنية لمركز دراسات الاستثمار
36	- أنشطة المركز:
37	أولاً : البرامج التدريبية التي عقدها مركز دراسات الاستثمار
40	ثانياً : ورش العمل
41	ثالثاً : برامج تدريبية لدى جهات أخرى
44	رابعاً : محاضرات وندوات عامة
47	- التقرير المالي

أعضاء مجلس إدارة الاتحاد – 2016



عبدالله حمد التركيت
أمين السر
وعضو مجلس الإدارة



صالح صالح السلمي
نائب الرئيس



بدر ناصر السبيعي
رئيس الاتحاد



حمد محمد السعد
عضو مجلس الإدارة



حمد أحمد العميري
عضو مجلس الإدارة



فيصل منصور صرخوه
أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة



نواف حسين معرفي
عضو مجلس الإدارة



عثمان إبراهيم العيسى
عضو مجلس الإدارة



طارق إبراهيم المنصور
عضو مجلس الإدارة



كلمة مجلس الإدارة

يسعدني وأعضاء مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار أن نضع بين أيديكم تقرير مجلس الإدارة السنوي 2016، والذي يتضمن الأنشطة والفعاليات التي قدمها الاتحاد سنة 2016. هذه السنة التي حفلت بالعديد من الأحداث الدولية والإقليمية، والتي أثرت وبشكل مباشر وغير مباشر على الأوضاع الاقتصادية المحلية، حيث كانت هناك محاولات واجتهادات متنوعة لتجنب آثارها السلبية ومحاولة تقديم الحلول الفاعلة لتحسينها وتطويرها من قبل الجهازين التنفيذي والتشريعي.

واتحاد شركات الاستثمار لم يكن بمنأى عن تلك القضايا، فقد ساهم بتقديم الرؤى المناسبة في العديد من القضايا وبشأن عدد من القوانين والتشريعات، كما تصدى للدفاع عن الشركات الأعضاء وشركات القطاع على مختلف الأصعدة، ومنها القرارات والتعليمات التي أصدرتها هيئة أسواق المال، وغير ذلك من جهات.

وفي ذات الإطار، ومن خلال محتوى هذا التقرير نلقي الضوء على مدى الجهد الذي قام به الاتحاد مع عدد من الجهات الفاعلة والمعنية في عمل قطاع الاستثمار لتحقيق آليات ورغبات التطوير التي ننشدها سواء من خلال جهود الاتحاد وتعاونه مع الشركات الأعضاء وكذا المؤسسات المهنية الزميلة، وأيضاً من خلال مركز دراسات الاستثمار – الذراع التدريبي للاتحاد.

وفي هذا الصدد لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل لشركات الاستثمار الأعضاء في الاتحاد على تعاونهم الجرم معنا، وكذلك العديد من الجهات التي ساهمت وتسامه في إبداء التعاون المثمر، ومن ذلك هيئة أسواق المال، بنك الكويت المركزي، وزارة التجارة والصناعة، وزارة المالية، غرفة تجارة وصناعة الكويت، واللجنة الاقتصادية والمالية بمجلس الأمة.

كما يسعدني أن أتوجه بالشكر والتقدير لكافة العاملين في الاتحاد وسعيهم الدؤوب لإتقان العمل وتحقيق النجاحات المستمرة.

وفي الختام، ندعو المولى العلي القدير أن يحفظ الكويت وشعبها في ظل قيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه، وسمو ولي عهده الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح .. والتمنيات بالتوفيق لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح في إدارة البلاد نحو تنمية متميزة تعود بالخير على وطننا العزيز.

بدر ناصر السبيعي
رئيس الاتحاد



اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

التقرير الإداري

2016



اتحاد شركات الاستثمار:

أولاً: اللجان العاملة في الاتحاد:

يتوجه اتحاد شركات الاستثمار بخالص الشكر والتقدير لأعضاء اللجان العاملة في الاتحاد، حيث يتقدم الاتحاد بالتقدير لتطوعهم لتقديم الرأي الفني والمشورة، كل في تخصصه، فقد عقدوا العديد من الاجتماعات التي تطلبت بذل الجهد والوقت. والاتحاد وإذا يثمن تلك الجهود، ليرتضى لهم التوفيق والسداد.

● اللجان الدائمة:

1- لجنة السياسات الاقتصادية.

تتكون لجنة السياسات الاقتصادية من السادة التالية أسمائهم:

- السيد/ فيصل منصور صرخوه - أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة بالاتحاد - الرئيس التنفيذي - شركة كامكو للاستثمار (رئيس اللجنة)

- السيد/ حمد أحمد العميري - عضو مجلس إدارة الاتحاد - رئيس مجلس الإدارة - شركة الاستثمارات الوطنية (نائب رئيس اللجنة)

- السيد/ طارق إبراهيم المنصور - عضو مجلس إدارة الاتحاد - رئيس مجلس الإدارة - شركة الفزار للاستثمار (عضو اللجنة)

- السيد/ عبدالله حمد التركيت - أمين السر وعضو مجلس إدارة الاتحاد - رئيس مجلس الإدارة - شركة الصفاة للاستثمار (عضو اللجنة)

- أ.د. رمضان الشراح - الأمين العام - اتحاد شركات الاستثمار (مقرر)

- السيدة/ فدوى درويش - مدير الدعم الفني - اتحاد شركات الاستثمار (مقرر مساعد)

يشمل نطاق عمل اللجنة ما يلي:

- تقديم المقترحات لإجراء إصلاحات في القطاع الخاص بما فيها القطاع الاستثماري، ومواكبة التحديات التي تطرأ باستمرار بما فيها المتعلقة بالربط بين السياسة والإدارة، وترتيب أولويات الإصلاح.

- تقدم اللجنة تصوراتها للتعاون مع القطاع الحكومي لإنجاز الخطط التي من شأنها تفعيل القطاع الخاص، وبشكل خاص القطاع الاستثماري والتركيز على إيجاد بيئة قانونية وإدارية تعزز التنمية الاقتصادية، وتسهل إزالة المعوقات لإيجاد الحلول المناسبة لتنفيذ الخطط.

- متابعة ودراسة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للقرارات الصادرة من الجهات المعنية في الدولة على مجال الاستثمار التي يمكن من خلالها تبني الرأي المناسب الذي يحمي مصالح الأعضاء والدفاع عنهم من خلال قنوات الحوار المختلفة.

2- لجنة الإعلام والتسويق.

تتكون اللجنة من ممثلين عن الشركات والجهات الممثلة في الاتحاد، كما يأتي:

- السيد/ حمد محمد السعد - عضو مجلس إدارة الاتحاد - الرئيس التنفيذي - شركة عمار للتمويل والإجارة (رئيس اللجنة)
- السيد/ عثمان إبراهيم العيسى - عضو مجلس إدارة الاتحاد - الرئيس التنفيذي - الشركة الكويتية للمقاصة (عضو اللجنة)
- السيدة/ دانة فيصل عبدالعزيز الجاسم - مساعد نائب الرئيس - شركة كامكو للاستثمار - كامكو (عضو اللجنة)
- السيد/ مصطفى نجيب زنتوت - نائب أول ورئيس إدارة التسويق والاتصال - بيت الاستثمار العالمي جلوبل (عضو اللجنة)
- أ.د. رمضان الشراح - الأمين العام - اتحاد شركات الاستثمار (مقرر)
- السيدة/ فدوى درويش - مدير الدعم الفني - اتحاد شركات الاستثمار (مقرر مساعد)

ويُعهد إلى اللجنة ما يلي:

- تسويق الاتحاد وقطاع الاستثمار داخل وخارج دولة الكويت.
- متابعة تنفيذ السياسات والأنظمة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة واللجان التابعة له والخاصة بالتسويق للقطاع وسياسته الإعلامية.
- تعزيز أواصر التجانس والتناغم بين أعضاء الاتحاد وتبادل الخبرات بما يخدم مصالح الاتحاد، وذلك من خلال لقاءات وأنشطة علمية واجتماعية.
- رسم خطط الإعلام والتسويق وعرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها.
- اقتراح ندوات أو مؤتمرات بما يخدم مصالح الأعضاء والقطاع.
- المساهمة في طرح أنشطة للنشر للتعريف بالاتحاد وأنشطته.
- التقارب مع وسائل الإعلام لما لذلك من انعكاس لعملها ومقالاتها على الاتحاد والقطاع.
- التعريف بنشاط الاتحاد: إيجاد وسيلة في التعريف الصحيح بنشاط الاتحاد لكسب رضى الجمهور المستهدف.
- البحث وجمع المعلومات: متابعة بحوث الرأي والاستطلاع عن الجهات المشابهة لعمل الاتحاد ومنتجاتها وجماهيرها.

- الاتصال: توفير قنوات الاتصال المناسبة في الاتجاهين من الاتحاد إلى الجماهير ومن الجماهير إلى الاتحاد إما عن طريق الاتصال الشخصي أو الاتصال الجماهيري.
- تخطيط برامج التسويق الإعلامي وتنفيذه: وضع خطط وقائية وعلاجية لتحسين صورة الاتحاد الذهنية لدى الجماهير وتقسيمها إلى خطط طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى.
- التقييم: تقييم البرامج والخطط المعتمدة أثناء التنفيذ وبعد التنفيذ.
- المتابعة: متابعة كل ما يُنشر عن الاتحاد في وسائل الإعلام المختلفة والرد عليها في حالة الضرورة وأرشفة تلك البيانات للرجوع إليها.
- التقارير: رفع تقارير عن عمل اللجنة إلى مجلس إدارة الاتحاد بصورة نصف سنوية.

3 - لجنة مركز دراسات الاستثمار.

- تتكون اللجنة من ثلاثة من أعضاء مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار، كما يأتي:
- السيد/ فيصل منصور صرخوه - أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة بالاتحاد - الرئيس التنفيذي - شركة كامكو للاستثمار (رئيس اللجنة)
 - السيد/ صالح صالح السلمي - نائب رئيس الاتحاد - رئيس مجلس الإدارة - شركة الاستشارات المالية الدولية (إيفا) (نائب رئيس اللجنة)
 - السيد/ حمد أحمد العميري - عضو مجلس إدارة الاتحاد - رئيس مجلس الإدارة - شركة الاستثمارات الوطنية (عضو اللجنة)

ويُعهد إلى اللجنة ما يلي:

- تشكيل الجهاز التنفيذي للمركز.
- الإشراف العام على أنشطة وأعمال المركز.
- اعتماد الخطة السنوية للمركز.
- تعتبر اللجنة هي جهة اتصال وتسيق مع مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار.
- تحديد المرتبات والمكافآت التي يتلقاها أعضاء الجهاز التنفيذي للمركز.

4 - اللجنة القانونية.

- تتكون اللجنة من ممثلين عن الشركات والجهات الممثلة في الاتحاد، كما يأتي:
- السيد/ صالح صالح السلمي - نائب رئيس الاتحاد - رئيس مجلس الإدارة - شركة الاستشارات المالية الدولية أيضا (رئيس اللجنة)
 - السيد/ بدر ناصر السبيعي - رئيس الاتحاد - الرئيس التنفيذي - الشركة الكويتية للاستثمار (نائب رئيس اللجنة)
 - السيد/ أحمد أمين علي - رئيس وحدة المطابقة والالتزام - الشركة الكويتية للمقاصة (عضو اللجنة)
 - السيد/ عبدالمسيح عبدالملاك لبيب - رئيس الإدارة القانونية لشركات المجموعة - شركة الاستشارات المالية الدولية (أيضا) (عضو اللجنة)
 - السيد/ عمرو محمد حافظ - نائب أول/ رئيس الدائرة القانونية - شركة المركز المالي الكويتي (عضو اللجنة)
 - السيد/ مصطفى فتحي أحمد - نائب رئيس الإدارة القانونية - الإدارة العليا - شركة كامكو للاستثمار (عضو اللجنة)
 - السيدة/ فدوى درويش - مدير الدعم الفني - اتحاد شركات الاستثمار (مقرر)

ويُعهد إلى اللجنة ما يلي:

- مناقشة الأمور القانونية المطروحة من مجلس الإدارة أو رئيس مجلس الإدارة، أو ما يتم بحثه أو يُرى بحثه.

● اللجان المؤقتة:

- اللجنة المشرفة على دراسة قطاع الاستثمار.

- تتكون اللجنة من السادة التالية أسمائهم:
- أ.د. رمضان علي الشراح - اتحاد شركات الاستثمار (رئيس اللجنة)
 - السيدة/ فدوى عادل درويش - اتحاد شركات الاستثمار (عضو ومقرر)
 - السيد/ فيصل تركي المتروك - مؤسسة الكويت للتقدم العلمي (عضو اللجنة)
 - د. تركي الشمري - أستاذ التمويل - كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت (عضو خارجي)
 - السيد/ زياد القيسي شركة القيسي والنقيب للاستشارات (عضو خارجي)

ويُعهد إلى اللجنة ما يلي:

- الإشراف على دراسة قطاع الاستثمار التي تعدها شركة البزيع للاستشارات وبدعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

ثانياً: الدور الاستشاري للاتحاد:

انطلاقاً من الدور الفاعل والحيوي لاتحاد شركات الاستثمار في القطاع الاستثماري وتفعيلاً للدور الاستشاري للاتحاد والذي هو من أهم الأهداف المنوطة به، قام مجلس إدارة الاتحاد وبالتسيق مع اللجان المختصة والأمانة العامة بتقديم الرأي والملاحظات على مسودات عدد من القرارات والقوانين أو تعديلاتها، والمعنية في عمل قطاع الاستثمار، وذلك بدعوة من الجهات المعنية في الدولة أو بمبادرات من الاتحاد.

وفي الإطار لم يغفل الاتحاد استطلاع رأي الشركات الأعضاء فيما عرض عليه من مسودات القرارات والقوانين، وذلك للاستئناس بوجهات النظر العملية لممثلي الشركات الأعضاء.



● هيئة أسواق المال:

❖ أحكام بيع الأوراق المالية.

قام الاتحاد بتاريخ 2016/01/20 بمخاطبة هيئة أسواق المال لإبداء الرأي حول ما ورد من أحكام بالفصل التاسع من الكتاب الحادي عشر من اللائحة التنفيذية "التعامل في الأوراق المالية" بشأن بيع أو تملك الأوراق المالية المرهونة عند تخلف المدين إذا اشترطت أحكام المادة (9 - 13) أن يكون "الدائن المرتهن" بنك أو مؤسسة مالية، وأن يكون "المدين أو الراهن" عميل محترف، وهل تنطبق الشروط السابقة على أحكام بيع الأوراق المالية الواردة بالمادة (9 - 18) أم تعتبر أحكام هذه المادة عامة تنطبق على كافة الدائنين والمدينين.

وقد كان رد الهيئة كما يأتي:

أولاً: لما كانت المادة (9 - 18) تحيل إلى أحكام البيع الواردة في الفصل التاسع وبمراجعة مواد هذا الفصل نجد أن أحكام البيع قد وردت في المواد (9 - 13)، (9 - 14)، (9 - 15)، وعليه تنطبق تلك المواد إذا قام الدائن المرتهن ببيع الأوراق المالية في الحالة المنصوص عليها في المادة (9 - 18) بما في ذلك الشروط الواردة بالمادة (9 - 13) المتعلقة بضرورة أن يكون الدائن المرتهن مؤسسة مالية، والراهن أو المدين عميل محترف.

ثانياً: أن أحكام بيع الأوراق المالية الواردة في المواد (9 - 13)، (9 - 14)، (9 - 15) من الكتاب الحادي عشر في اللائحة التنفيذية (التعامل في الأوراق المالية)، تنطبق على عقود الرهن

التي تبرم بعد صدور هذه اللائحة، وذلك وفق ما ورد في البند رقم (40) من الملحق رقم (3) (الأحكام الانتقالية) المرفق بالقرار رقم (72) لسنة 2015 بإصدار اللائحة التنفيذية، ولما كانت المادة (9 - 18) من ذات الكتاب قد أحالت إلى هذه النصوص، ومن ثم فلا يمكن تطبيق هذه المادة إلا على العقود التي تنطبق عليها أحكام بيع الأوراق المالية، وهي العقود التي تبرم بعد صدور اللائحة التنفيذية.

❖ حالات التعثر الرئيسية والثانوية.

قام الاتحاد بتاريخ 2016/01/24 بمخاطبة هيئة أسواق المال للاستفسار عن ما دعى الهيئة إلى التفرقة في تطبيق أحكام المادة (3-4-4) الواردة بالفصل الثالث من الكتاب السابع "أموال العملاء وأصولهم" بشأن حالات التعثر الرئيسية والثانوية بين سائر الأشخاص المرخص لهم والبنوك، إذ استثنت أحكام هذه المادة البنوك عند مباشرتها أنشطة مرخص بها من الهيئة من تطبيق أحكام المواد من (3-3) إلى (3-4-3) مما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين سائر الأشخاص المرخص لهم عند مباشرتهم للأنشطة المرخص بها من قبل الهيئة. وقد بررت الهيئة ذلك بأن هذا الأمر تنظمه مذكرة التفاهم بين هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي. وفي هذا الصدد جاري العمل بالتنسيق بين الاتحاد والهيئة لإيجاد آلية لتعديل ذلك.

❖ الرقابة المسبقة على البيانات المالية وميزانيات شركات الاستثمار.

نظراً لأهمية هذا الموضوع، وأثره البالغ على عمل شركات الاستثمار، وبما يعرضهم للمخالفات وإيقاف أسهمهم، عمل الاتحاد جاهداً على التواصل مع هيئة أسواق المال لإيجاد الحلول المناسبة لهذا الموضوع، وفي هذا الإطار قام الاتحاد بالآتي:

- قام الاتحاد بمخاطبة هيئة أسواق المال بتاريخ 2016/01/24 للتأكيد على خلو نصوص قانون الهيئة ولائحته التنفيذية من ثمة اختصاص للهيئة في هذا الشأن، وأن الشركات ملزمة فقط بتقديم تقرير سنوي عن البيانات المالية المدققة، وكذلك تقرير عن البيانات المالية المحلية المراجعة إذا ما طلبت الهيئة ذلك من الشخص المرخص له وفق نوع النشاط محل الترخيص، وذلك عملاً بصريح نص المادة (2-1-4) من الكتاب الخامس من اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال، وهو أمر من شأنه أن يؤثر تأثيراً إيجابياً وفعالاً بخصوص سير الإجراءات المتعلقة باعتماد البيانات المالية للشركات، ويزيل كافة ما كان يترتب على ذلك من تأخير في اعتماد تلك

البيانات، وبالتالي يسهم هذا التوجه في تحقيق مصالح كافة الشركات ذات العلاقة، وبذلك يتم إزالة العديد من العقبات في سبيل تحقيق مصالح الشركات ومساهمتها وقطاع السوق بشكل عام.

- أتبع الاتحاد ذلك بمخاطبة الهيئة بتاريخ 2016/04/11 للتأكيد على أن الإجراءات المتبعة من إدارات هيئة أسواق المال تؤدي إلى تأخر إجراءات الجمعية العمومية للشركات، وبما يؤثر على مصالح مساهمي شركات القطاع، واقترح الاتحاد بأن يتم اختصار تلك الإجراءات الحالية بأن تسمح هيئة أسواق المال للشركات بتقديم البيانات المالية وبنود جدول أعمال الجمعية العمومية وتقرير مجلس الإدارة في آن واحد إليها، على أن يصدر قرار الهيئة بالموافقة من عدمها على تلك البيانات وجدول أعمال الجمعية العمومية وتقرير مجلس الإدارة المقدمين من مجلس إدارة الشركة خلال مدة أقصاها 3 أسابيع من تاريخ تقديمهم إلى الهيئة بدلاً من شهرين.

- تابع الاتحاد مطالبته للهيئة، وبتاريخ 2016/06/22 بالإشارة إلى قرار مجلس التأديب لدى الهيئة (قرار مجلس التأديب في المخالفة رقم 15 لسنة 2016 مجلس تأديب 2016/30 هيئة بتاريخ 2016/04/21) والذي أكد على صحة ما كان قد تضمنته الكتب السابقة للاتحاد من حيث أن نصوص القانون أو اللائحة لم تتطلب من قريب أو بعيد ضرورة أخذ موافقة الهيئة على البيانات المالية الختامية.

وأكد الاتحاد أن ما انتهى إليه مجلس التأديب في هذا الشأن إنما يمثل التطبيق الصحيح للقانون باعتبار أن مجلس التأديب يباشر اختصاص قضائي برئاسة أحد رجال القضاء ويؤكد صحة ما انتهى إليه هذا المجلس، ويدعمه ما يجري عليه العمل لدى هيئة أسواق المال، حيث تصدر الهيئة موافقتها على البيانات المالية بالعبارة التالية:

”نفيدكم بأنه بناءً على البيانات المالية المشار إليها والتي تم تدقيقها من قبل مراقبي حسابات شركتكم الخارجية فإن الهيئة قد أُحيطت علماً بتلك البيانات المالية“

وهو ما يعني أن الغرض من تزويد الهيئة بالبيانات المالية للشركات هو إطلاعها عليها والإحاطة علماً بها وهذه الإحاطة تتحقق من خلال أمرين:

الأمر الأول: أن البيانات المالية قد أُعدت وفقاً للمعايير.

الأمر الثاني: أن البيانات المالية تمت مراجعتها وتدقيقها من قبل مكاتب معتمدة لديكم.

ومما لا شك فيه أن مثل هذا الاطلاع على هذا النحو لا يستغرق وقتاً طويلاً وهو أمر يمكن أن تتحقق منه الهيئة في ذات يوم تقديمها أو خلال ثلاثة أيام عمل على أقصى تقدير.

وبالتالي لا يؤدي ذلك إلى تأخر عقد الجمعيات العمومية ولا وقف الشركات عن التداول، وهذا النهج المتعلق باطلاع الهيئة فقط على البيانات المالية يتفق تماماً مع قانون هيئة أسواق المال من حيث:

- 1 - خلو نصوصه أو لأتحته من ثمة اختصاص باعتماد البيانات المالية والموافقة عليها من قبلكم.
- 2 - إن الالتزام الذي فرضه القانون على الشركات في هذا الشأن إنما يتعلق بتقديم تقارير عن البيانات المالية حسب نشاط الشركة وليس تقديم بيانات مالية لاعتمادها.

كما أن هذا النهج المتعلق باطلاع الهيئة فقط على البيانات المالية يتفق أيضاً مع قانون الشركات من حيث أن:

- أ - الجمعية العمومية هي صاحبة الاختصاص باعتماد البيانات المالية.
- ب - أن مراقب الحسابات مسؤول أمام المساهمين وأمام الجهات الرقابية عما يتضمنه تقريره من معلومات.
- ت - عقد الجمعيات العمومية خلال المواعيد المقررة لها دون تأخير.

وهذا النهج المتعلق باطلاع الهيئة فقط على البيانات المالية يترتب عليه عدة فوائد من الناحية العملية منها على سبيل المثال لا الحصر:

- 1 - رفع عبء كبير عن كاهل هيئة أسواق المال وموظفيها.
- 2 - اختصار الدورة الإجرائية لعقد الجمعيات العمومية.
- 3 - التزام الشركات بعقد الجمعيات العمومية في مواعيدها المقررة.
- 4 - عدم وقف أسهم الشركات عن التداول لأسباب لا دخل لها فيها ، وإنما تتعلق بالهيئة ذاتها.
- 5 - إزالة التعارض بين موقف الهيئة من جهة وموقف وزارة التجارة والصناعة في هذا الشأن.

وبناء على ذلك طالب الاتحاد الهيئة بإصدار تعليماتها للإدارات والقطاعات المختصة لديها بمراجعة البيانات المالية بأن يقتصر دورها في التحقق من كونها أعدت وفقاً للمعايير وأنه تم تدقيقها ومراجعتها من مكتب تدقيق مرخص له، على أن تلتزم الشركات بتقديم أية تقارير عن البيانات المالية إذا ما طلبت الهيئة ذلك حسب نشاط كل شركة وفق ما ينظمه القانون واللائحة في هذا الشأن، وفقاً لما اقتضى به مجلس التأديب القضائي بموجب القرار المشار إليه، وهو أمر من شأنه أن يحقق تيسيراً على الشركات من ناحية وهيئة أسواق المال من ناحية أخرى.

لم تكن المتابعات مع الهيئة بشأن الرقابة المسبقة على البيانات المالية وميزانيات شركات الاستثمار عن طريق المراسلات فقط، وإنما عقد الاتحاد اجتماعين لمجلس إدارة الاتحاد مع رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال: الأول بتاريخ 2016/09/26، والثاني بتاريخ 2016/11/14، وذلك لمتابعة تحرك الهيئة في تعديل وضع الرقابة المسبقة، وكان رد الهيئة بأنه جاري دراسة الأمر من النواحي الفنية والقانونية لاتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وبالتسيق مع الاتحاد.



● وزارة التجارة والصناعة:

- اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم (1) لسنة 2016 الصادر بتاريخ 2016/02/01:

عكف الاتحاد ومنذ طرح مسودة اللائحة التنفيذية لقانون الشركات من قبل وزارة التجارة والصناعة على دراسته مسودة تلك اللائحة بشكل مفصل من النواحي الفنية والقانونية من قبل فريق مهني على المستويين الفني والقانوني، وقام بتقديم تلك الملاحظات إلى الوزارة بتاريخ 2016/03/09، وذلك مساهمة من الاتحاد لدعم عمل وزارة التجارة والصناعة، وحتى تخرج اللائحة بالشكل المأمول وبما يدعم عملية التطبيق ويتناسب مع بيئة العمل في دولة الكويت، وصولاً إلى تحقيق أهداف كافة الأطراف المعنية بتطبيق القانون ولائحته التنفيذية.

كما أكد الاتحاد على أنه سوف يستمر بتزويد الوزارة بالملاحظات والاقتراحات على أحكام اللائحة، وذلك من منطلق طبيعة اللوائح التنفيذية وقابليتها للتعديل وفق المقتضيات.



● وزارة المالية:

- الضريبة المفروضة على شركات الاستثمار:

تفعيلاً لأهداف اتحاد شركات الاستثمار من حيث التشاور وتبادل الرأي مع كافة المؤسسات في الدولة لتحقيق مصالح الأعضاء والاقتصاد الوطني، قام الاتحاد بالتواصل مع وزارة المالية بداية من تاريخ 2016/01/28 للحصول على نسخة من مسودة قانون الضرائب على شركات الاستثمار للاطلاع عليها ودراستها من النواحي الفنية والقانونية وإبداء الرأي، ولكن لم تفصح الوزارة عن مسودة القانون، وجاري المتابعة من الاتحاد في هذا الصدد.



● بورصة الكويت:

- قواعد صانع السوق.

قام الاتحاد بتاريخ 2016/10/11 بتقديم ملاحظاته الفنية والقانونية على مسودة قواعد صانع السوق، والتي طرحتها بورصة الكويت لاستطلاع الآراء بشأنها. وقد ورد إلى الاتحاد رد بورصة الكويت بتاريخ 2016/11/01، والذي يوضح بأنه تم الأخذ بمعظم مقترحات الاتحاد بشأن هذه القواعد.



● لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الوزراء:

- التطلعات الاقتصادية المستقبلية.

بدعوة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء حضر ممثلو اتحاد شركات الاستثمار اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية رقم (42 - 2016/2)، وذلك يوم الأحد الموافق 2016/12/18 في مقر الأمانة العامة لمجلس الوزراء بقصر السيف، وذلك لمناقشة الرؤى بشأن التطلعات الاقتصادية المستقبلية. حيث حضر من اتحاد شركات الاستثمار كل من:

- السيد / بدر ناصر السبيعي
- السيد / فيصل منصور صرخوه
- السيد / حمد أحمد العميري
- أ.د. رمضان علي الشراح
- رئيس مجلس الإدارة
- أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة
- عضو مجلس الإدارة
- الأمين العام

فيما حضر من لجنة الشؤون الاقتصادية كل من:

- معالي السيد / أنس خالد ناصر الصالح - نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
- معالي السيد / خالد ناصر عبدالله الروضان - وزير التجارة والصناعة
- معالي السيدة / هند صبيح براك الصبيح - وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون الاقتصاد
- معالي السيد / عصام عبدالمحسن حمد المرزوق - وزير النفط ووزير الكهرباء والماء
- معالي السيد / ياسر حسن أبل - وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات

كما شارك في اللقاء ممثلو كل من الجهات الآتية:

- غرفة تجارة وصناعة الكويت

- اتحاد مصارف الكويت

- اتحاد الصناعات الكويتية

وقد عرض الاتحاد الرؤى المطلوبة لتطوير الدور المنوط بوزارة الدولة لشئون الاقتصاد كما يجب، حتى يتحقق الهدف من وجود هذه الوزارة، كما تم عرض الموضوعات المطلوبة والمتعلقة بعمل شركات الاستثمار.

ثالثاً: دراسة قطاع الاستثمار:

انطلاقاً من الدور المنوط باتحاد شركات الاستثمار، قام الاتحاد بالتنسيق مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الموقرة لرعاية ترجمة أحد مظاهر الدور المنوط به تجاه قطاع الاستثمار من خلال إجراء دراسة ميدانية موسعة استغرقت قرابة العام، كان الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تشخيص واقع قطاع الاستثمار منذ اندلاع الأزمة المالية في 2008 وتقديم الحلول المناسبة، وذلك بهدف مساعدة هذا القطاع الهام في النهوض من كبوته، ونتمنى أن تكون هذه الدراسة التي أعدها الاتحاد هي إحدى العوامل المساعدة والدافعة لعجلة قطاع الاستثمار بالقوة التي عهدتها فيه الاقتصاد الوطني.

- وقد تم اختيار شركة RSM البزيع وشركاه لإجراء الدراسة المشار إليها من بين العروض التي قدمتها عدد من الشركات الاستشارية العاملة في دولة الكويت.

- تم تشكيل لجنة للإشراف على الدراسة من قبل الاتحاد، تتكون من:

- | | |
|---------------|--|
| (رئيس اللجنة) | أ. د. رمضان علي الشراح - اتحاد شركات الاستثمار |
| (عضو ومقرر) | السيدة/ فدوى عادل درويش - اتحاد شركات الاستثمار |
| (عضو اللجنة) | السيد/ فيصل تركي المتروك - مؤسسة الكويت للتقدم العلمي |
| (عضو خارجي) | د. تركي الشمري - أستاذ التمويل - كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت |
| (عضو خارجي) | السيد/ زياد القيسي - شركة القيسي والنقيب للاستشارات |

- عقدت اللجنة اجتماعها الأول يوم الأربعاء الموافق 2015/03/11 في مقر الاتحاد لوضع المعايير والمتطلبات الواجب توفرها في الدراسة.

- تم توقيع العقود مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وRSM البزيع وشركاه في يونيو 2015.

- وتم الاتفاق على أن تكون بداية المشروع اعتباراً من تاريخ 2015/09/02، وذلك لتخطي فترة الأجازات والأعياد وقتها.

- فيما يأتي عرض مختصر لتوصيات الدراسة.

التوصيات لقطاع الاستثمار في الكويت

1. تصميم إطار قابل للتطبيق لأغراض عمليات الدمج والاستحواذ بين شركات الاستثمار.
2. إغلاق شركات الاستثمار/الصناديق غير القادرة على الاستمرار وإغلاق "شركات الاستثمار المتعثرة".
3. دمج قطاع الاستثمار باستخدام اتحاد شركات الاستثمار كاتحاد تجاري تمثيلي. واستناداً إلى الدراسة التي أُجريت نورد في ما يلي التوصيات لكل مستوى من مستويات الشركات.

الشركات السليمة مالياً (المستوى 1)

1. طلب المشورة من الخبراء الماليين لتحديد أهداف الاستحواذ المحتملة أو الوحدات القادرة على الاستمرار/الأصول المتعثرة، بما أنها تمتلك الموارد الكافية، إن أمكن.
2. الاستحواذ على الشركات من المستوى 2 و3 أو الاندماج معها لتوسيع التواجد في السوق.
3. طلب مساعدة الخبراء الماليين لإعادة هيكلة الديون وتحسين السيولة والتركيز على العمليات.
4. تقديم قروض ميسرة لتخفيف عمليات الاستحواذ و/أو توسيع عملياتها.
5. مراجعة المصروفات العامة والإدارية، إن أمكن.

دمج
قطاع
الاستثمار

الشركات الناجية من الركود (المستوى 2)

1. النظر في إعادة هيكلة الديون، إن أمكن.
2. إنشاء صندوق على غرار برنامج إغاثة الأصول المتعثرة (TARP) لشراء الأصول غير السائلة التي يمكن تحسينها.
3. مراجعة المصروفات العامة والإدارية، إن أمكن.

الشركات المتعثرة (المستوى 3)

1. تجزئة وحدات الأعمال في الشركة التي يمكن إنقاذها أو الارتقاء بها ليتم بيعها إلى شركات المستوى 1، إن أمكن.
2. إنشاء مستودع لاستثمارات حصّة الأقلية عبر عدّة شركات يمكن الاستحواذ عليها من قبل الأطراف المعنية.
3. التصفية المنظمة الإجبارية، إن أمكن.
4. مراجعة المصروفات العامة والإدارية؛ إن وجدت.

التوصيات لقطاع الاستثمار في الكويت	
<p>1. سوف تساعد زيادة الحد الأدنى لرأس المال المطلوب للحصول على الاحتفاظ برخصة الاستثمار من 15 مليون د.ك إلى 25 مليون د.ك، على زيادة حجم الاحتياطات المالية ونوعية الأسهم التي تتحمل الخسارة مما سيتيح وجود نظام مالي أقوى.</p> <p>2. إتاحة توظيف المواهب والامثال لمتطلبات حوكمة الشركات الكبيرة تحت إشراف هيئة أسواق المال.</p>	<p>زيادة الحد الأدنى لرأس المال</p>
<p>1. التشجيع على إصدار أدوات الدين بما في ذلك الصكوك لإنشاء طريقة بديلة سلسلة لجمع الأموال.</p> <p>2. تعزيز عملية التوريد كوسيلة لتطوير أدوات الدين لتعزيز السيولة</p> <p>3. النظر في إنشاء صناديق استثمار عقارية لتوسيع السوق.</p> <p>4. تحسين الابتكار التقني لشركات الاستثمار في الكويت.</p>	<p>تعزيز الدين والمنتجات المبتكرة</p>
<p>1. تحسين المنصة الحالية التي تتيح وضع وتنفيذ برامج الإغاثة مثل برنامج إغاثة الأصول المتعثرة بشكل سريع في حالة حدوث أزمة.</p> <p>2. تزويد القطاع الخاص بمزيد من الفرص والمسؤوليات للمساهمة في الحد من الاعتماد على الحكومة.</p> <p>3. منح تسهيلات للقطاع الخاص لتملك الشركات المملوكة للدولة التي ستضمن تحقيق عائد كاف على رأس المال، عن طريق خصخصة تلك الشركات.</p> <p>4. بناء إطار قوي ومتناسكة وطويلة الأجل، بما في ذلك التشريعات الملزمة وزيادة تأثير الهيئات التنظيمية لتقديم المساعدة.</p> <p>5. بناء بيئة تنافسية عادلة وتحديد فرق واضح في الأدوار والولاية الاختصاصية لجميع الهيئات التنظيمية.</p> <p>6. تحسين قدرات المواطنين جنباً إلى جنب مع فرص العمل المحسنة.</p>	<p>الحكومة</p>
<p>1. وضع أدوار واضحة ومحددة على نحو مدروس مع زيادة المساءلة.</p> <p>2. إعداد مراجعة للتقارير المالية لتعزيز جودة التدقيق على الشركات وعلى المستوى التنظيمي.</p> <p>3. إنشاء هيكل ادخار للأفراد والتشجيع على الادخار لتوفير فرص للمستثمرين من المؤسسات.</p>	<p>بنك الكويت المركزي</p>

التوصيات لقطاع الاستثمار في الكويت

1. تطبيق نهج تدريجيّ لإدخال حوكمة الشركات لأجل تحسين الامتثال وقابلية التطبيق.
2. إنشاء فئات للشركات الخاضعة لإشراف هيئة أسواق المال مع متطلبات إفصاح مختلفة لتوفير قابلية تطبيق فعّالة بدلاً من انتهاج حجم واحد يوافق الجميع.
3. إنشاء نظام يتضمّن ممثلاً لكل شركة على المستوى التّظيمي والذي سيكون بمثابة مرجع واحد لتعزيز الكفاءة.
4. وجوب الأخذ بعين الاعتبار المضمون وليس الشّكل لأغراض الامتثال. وكمثال على ذلك، لا ينبغي تفسير تعيين مسؤول لعلاقات المستثمرين بأنه يبيع مشاركة المعلومات.
5. استحداث لوائح وإجراءات تتعلّق بالمؤسّسات الماليّة الأجنبيّة المؤهّلة لتعزيز أداء السوق.
6. رفع مستويات الإفصاح، وتعزيز الجهود لتحسين مراقبة وتعزيز الامتثال وفرض عقوبات صارمة على المخالفين.
7. تحسين معيار الإفصاح عن أداء الاستثمار من خلال تطبيق معايير أداء الاستثمار العالمية على كل شركات الاستثمار التي تحتفظ بصناديق استثمار أو تدير استثمارات لصالح الآخرين.
8. تحسين سرعة الإجراءات في جمع الأدلّة والتحقيق في الانتهاكات وطرق نشر المعلومات، من خلال التواصل الكتابي بدلاً من التواصل الشفهي.
9. تبسيط أنشطة معيّنة مسموح بها لا ينفذها سوى الشّخص المسجّل.
10. تشجيع الجهود البحثية لحوكمة الشركات من قبل الشّركات.
11. ينبغي أن تزيد هيئة أسواق المال من جهود توعية المستثمرين، وأن تحسّن سهولة الحصول على المعلومات الموثوق بها ونشر الوعي بشأن حوكمة الشّركات.
12. استحداث "مؤشّر جودة مكان العمل" لتشجيع جاذبية أسواق الأوراق المالية للباحثين عن فرص عمل ورفع قدرتها على توظيف الموارد البشريّة المؤهّلة.

هيئة
أسواق
المال

1. تحسين قواعد ومتطلبات الإدراج السائدة لتشمل التركيز على الحوكمة.
2. ينبغي تخصيص جزء معين من الاكتتاب العام للمشتريين من المؤسّسات المؤهّلة، لزيادة المستثمرين من المؤسّسات في الكويت.
3. تشجيع الشّركات الخاصة المؤهّلة على إدراج أسهمها في السوق.
4. عقد دورات توعية للتشجيع على الإدراج.
5. تحسين طرق ووسائل نشر المعلومات عن طريق الهيئات إلى جميع المشاركين في السوق.

بورصة
الكويت

التوصيات لقطاع الاستثمار في الكويت	
<ol style="list-style-type: none"> 1. وضع توجيه خاص بالاستثمار حيث يتعين أن يكون التركيز على أهداف طويلة الأجل تسعى لتجنب المخاطر والتقلبات غير اللازمة. 2. وضع قيم استثمار واضحة يديرها ويدعمها فريق الاستثمار حيث سيكون التركيز على السيولة المطلوبة ومتطلبات التمويل وجاذبية القطاع وأسلوب الإدارة. 3. وضع سياسة استثمارية تتضمن تخصيص أصول محددة وإنشاء هيكل استثماري. 4. النظر في إدارة المخاطر باعتبارها شريكاً في الاستثمار. 5. إدخال الإشراف الذاتي على مستوى الشركة من قبل الأشخاص المسجلين لتعزيز حماية المستثمر. 6. تحسين نوعية الإفصاحات لتعزيز شفافية البيانات المالية. 7. استحداث لجنة لمراقبة الأداء على مستوى الشركة لتعزيز مستويات الأداء من خلال رصد مؤشرات الأداء الرئيسية. 8. ضمان اختيار أعضاء مجلس الإدارة من الشخصيات البارزة وذات السمعة الطيبة إلى جانب تمتعها بالخبرة وفهم الاستراتيجية ووضع السياسات لتعزيز الكفاءة. 9. زيادة استقلال مجلس الإدارة من خلال زيادة توظيف أعضاء مجلس إدارة مستقلين. 10. ضمان تحمل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على جميع وظائف إدارة التدقيق والمخاطر. 11. إعداد وتنفيذ حزم مكافآت مبتكرة لضمان تحفيز المدير التنفيذي من خلال الاستراتيجيات طويلة الأجل. 12. تعزيز ثقة المستثمرين من خلال تحسين معيار الكفاءة والأهلية للأشخاص المسجلين. 	<p>على مستوى الشركة</p>
<ol style="list-style-type: none"> 1. إدخال نظام ضرائب شفاف وعادل لاستكمال الإصلاحات الهيكلية. 2. ترشيد الإعانات. 3. الإصلاح التدريجي للكهرباء والمياه وعملية دعم الطاقة. 4. توحيد هيكل الأجور في القطاع العام. 5. احتواء التوظيف في القطاع العام ونمو الأجور في المستقبل. 6. إعادة تقييم الديموغرافيا، خاصة تلك الهامشية. 7. تطوير البنى التحتية مع إعادة تأهيل المرافق، إنشاء المزيد من المناطق التجارية الحرة، تعزيز سياحة الأعمال، المعارض وتطوير القطاعات غير النفطية من أجل تنويع الإيرادات وزيادة الوظائف. 	<p>الإصلاحات على المستوى الكلّي</p>

رابعاً: مشاركات ولقاءات:

قام ممثلو الاتحاد بلقاء العديد من ممثلي الجهات المختلفة من داخل وخارج دولة الكويت، وذلك لتوثيق عرى التعاون والتواصل معهم، وكذلك للتوضيح وإلقاء الضوء على دور الاتحاد وأنشطته والقطاع الاستثماري، وذلك كما يلي:

09 مارس 2016

”لقاء الملحق الثقافي الصيني“

التقى أ.د. رمضان الشراح - أمين عام الاتحاد وفد الملحق الثقافي الصيني، وذلك لدعوته للمشاركة وتقديم ورقة في ندوة العلاقات بين الصين والكويت والبناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، والتي عُقدت بتاريخ 2016/03/17 في الكويت.

03 مايو 2016

”وفد سمو رئيس مجلس الوزراء إلى كل من: جمهورية بنجلاديش الشعبية، جمهورية فيتنام الاشتراكية، جمهورية كوريا، واليابان“

تلبية لدعوة غرفة تجارة وصناعة الكويت، قام الاتحاد بترشيح السيد/ بدر ناصر السبيعي -رئيس الاتحاد للمشاركة في الوفد الاقتصادي المرافق لسمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح إلى كل من: جمهورية بنجلاديش الشعبية، جمهورية فيتنام الاشتراكية، جمهورية كوريا، واليابان“ خلال الفترة من 03 إلى 15 مايو 2016، وذلك لتوثيق التعاون الاقتصادي وتطوير التبادل التجاري مع الدول الصديقة المذكورة.

06 أكتوبر 2016

”لقاء الأمانة العامة للاتحاد مع بورصة الكويت“

في إطار تواصل الأمانة العامة لاتحاد شركات الاستثمار مع الجهات المعنية في عمل شركات الاستثمار، ولتوثيق عرى التعاون مع تلك الجهات، عقد يوم الخميس الموافق 2016/10/06 الساعة 12:00 بعد الظهر لقاء مع شركة بورصة الكويت في مقر الشركة، حيث ضم اللقاء كل من:

السيدة/ فدوى درويش - مدير الدعم الفني بالاتحاد ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة
السيدة/ إيمان عبدالعزيز علي - مدير تنفيذي - التحول الاستراتيجي ومكتب الرئيس التنفيذي
شركة بورصة الكويت
قامت السيدة/ فدوى درويش بالتعريف بالاتحاد وأغراضه وأعماله وأنشطته التي يقدمها من خلال
مركز دراسات الاستثمار - الذراع التدريبي التابع له.

وبناء على ذلك توافق طرفي اللقاء على أهمية تطوير سبل التعاون بين اتحاد شركات الاستثمار
وشركة بورصة الكويت، بصفة خاصة بشأن القرارات والقواعد التنظيمية التي قد تصدرها شركة
بورصة الكويت مثل ”مسودة قواعد صانع السوق“ التي طرحتها شركة بورصة الكويت لاستطلاع
آراء الشركات بشأنها.

ومن هذا المنطلق ولتعزيز أواصر التعاون والتواصل، تم طرح مقترح أن يتم صياغة مذكرة تفاهم بين
الطرفين.

وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على أن يتم عرض موضوع مذكرة التفاهم على كل من: اللجنة
القانونية ومجلس إدارة الاتحاد، وكذلك الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت من ناحية أخرى.

15 نوفمبر 2016

”لقاء وفد البنك الدولي“

التقى يوم الثلاثاء الموافق 2016/11/15 بمقر اتحاد شركات الاستثمار ممثلين من البنك الدولي
برئاسة السيد / Mark Moseley، فيما كان وفد الاتحاد برئاسة السيد / صالح صالح السلمي -
نائب رئيس الاتحاد.

وقد كان الهدف من اللقاء هو الاستشارة واستطلاع رأي الاتحاد باللجنة التنفيذية لقانون الشراكة
بين القطاعين الخاص والحكومي (PPP)، والذي يقوم فريق البنك الدولي برئاسة السيد / موسيلي
بالعمل على مراجعتها لإعداد دليل استرشادي للمشاريع الكويتية القائمة على الشراكة بين القطاعين
الخاص والحكومي، وأوضح بأنه أيضاً من ضمن أهداف هذه الزيارة لقاء المعنيين بقانون رقم 116
لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص واللجنة التنفيذية والدليل الاسترشادي
ومن بينهم شركات الاستثمار، والتي من الممكن أن يكون بينها وبين القطاع الحكومي شراكة في بعض
المشاريع.

ويعمل فريق البنك الدولي على إجراء التعديلات اللازمة ليكون القانون واللائحة التنفيذية والدليل الاسترشادي أكثر فاعلية مما هم عليه الآن، وإمكانية تطبيقهم على تعاقدات هذه المشاريع.

بدوره شكر السيد/ صالح السلمي فريق العمل المكلف من البنك الدولي على سعيه للقاء اتحاد شركات الاستثمار، وأثنى على جهود الحكومة وخاصة جهاز مشاريع القطاع العام والخاص لاهتمامه بإجراء مراجعة القانون من خلال وضع دليل استرشادي وتوضيح بعض التعاقدات لهذه المشاريع، فالقطاع الخاص وبصفة خاصة شركات الاستثمار مهتمة بهذا القانون لما له من مردود إيجابي على الاقتصاد، ونحن في دولة الكويت ليس الهدف من هذه الشراكات جني الأموال، فالقطاع الخاص لديه الأموال لإقامة مشاريع، وإنما الهدف من ذلك هو استقطاب مشروعات كبيرة بتقنيات وخبرات عالية، حيث يستفيد الكويتيون من هذه التكنولوجيا والخبرات، كما ذكر السيد/ صالح السلمي بعض النقاط التي من الواجب توضيحها، وكما يأتي:

رقم المادة	نص المادة	تعليق الاتحاد
13	<p>تطرح مشروعات الشراكة التي تزيد تكلفتها الإجمالية على ستين مليون دينار كويتي (60 مليون دك) في منافسة بين المستثمرين الراغبين بالاستثمار في المشروع. وتقوم الهيئة العامة بعد طرح المشروع وتحديد المستثمر الفائز بتأسيس شركة مساهمة عامة للمشروع وتوزع أسهمها وفقا للنسب التالية:</p> <p>1. نسبة لا تقل عن ستة في المائة (6%) ولا تزيد على أربعة وعشرين في المائة (24%) تخصص للجهات العامة التي يحق لها تملك الأسهم.</p> <p>2. نسبة لا تقل عن ستة وعشرين في المائة (26%) من الأسهم تخصص ليكتتب فيها المستثمر الفائز وفقا لأحكام هذا القانون وذلك مع مراعاة النسبة المنصوص عليها</p>	<p>حيث أوردت تلك المادة أن نسبة المستثمر الفائز في شركة المشروع لا تقل عن 26% وأن نسبة 50% تخصص للاكتتاب العام، ولم يتم النص في هذه المادة على أية ضمانات للمستثمر الفائز في حال أن قررت الهيئة بيع أسهم شركة المشروع بما أن المستثمر لا يملك أغلبية أسهم الشركة.</p>

رقم المادة	نص المادة	تعليق الاتحاد
	<p>في المادة (20) من هذا القانون المخصصة لصاحب المبادرة. 3. خمسون في المائة (50%) تخصص للاكتتاب العام للكويتيين الموجودين على قيد الحياة المسجلة أسمائهم في سجلات الهيئة العامة للمعلومات المدنية في تاريخ الدعوة لسداد قيمة الأسهم وفقاً لأحكام المادة التالية.</p>	
<p>17</p> <p>تتحدث تلك المادة عن المفاوضات مع المستثمر المفضل في شأن بعض الإيضاحات والالتصيلات الخاصة بالاشتراطات الفنية والمالية ولا يجوز أن تتناول هذه المفاوضات أي شروط تعاقدية اعتبرتها دعوة تقديم العطاءات شروطاً غير قابلة للتفاوض كما لا يجوز إجراء أي تعديل في الشروط الفنية والمالية التي تقييم العطاءات على أساسها. وإذا تعثرت المفاوضات مع المستثمر المفضل يتم التفاوض بذات الأسس مع مقدمي العطاءات الأخرى وفقاً لترتيبهم حتى يتم الاتفاق نهائياً مع أحدهم على شروط عقد الشراكة وإلا رفضتهم جميعاً ولا يجوز للجهة العامة أن تعاود المفاوضات مع مستثمر أنهت المفاوضات معه طبقاً لهذه الفقرة ولا يخل ذلك بحق الدولة في إلغاء المنافسة أو إعادة طرحها مع التزامها بتسبب القرار وهو حق مطلق للدولة دون أي ضوابط تحكم هذا الأمر وهو ما يدعو للريبه من جانب المستثمر المقبل على التعاقد مع الهيئة.</p>	<p>يجوز أن تجري مفاوضات مع المستثمر المفضل في شأن بعض الإيضاحات والالتصيلات الخاصة بالاشتراطات الفنية والمالية ولا يجوز أن تتناول هذه المفاوضات أي شروط تعاقدية اعتبرتها دعوة تقديم العطاءات شروطاً غير قابلة للتفاوض كما لا يجوز إجراء أي تعديل في الشروط الفنية والمالية التي تقييم العطاءات على أساسها. وإذا تعثرت المفاوضات مع المستثمر المفضل يتم التفاوض بذات الأسس مع مقدمي العطاءات الأخرى وفقاً لترتيبهم حتى يتم الاتفاق نهائياً مع أحدهم على شروط عقد الشراكة وإلا رفضتهم جميعاً ولا يجوز للجهة العامة أن تعاود المفاوضات مع مستثمر أنهت المفاوضات معه طبقاً لهذه الفقرة ولا يخل ذلك بحق الدولة في إلغاء المنافسة أو إعادة طرحها مع التزامها بتسبب القرار وهو ما يدعو للريبه من جانب المستثمر المقبل على التعاقد مع الهيئة.</p>	

رقم المادة	نص المادة	تعليق الاتحاد
الفقرة 4 من المادة 23	يجوز للمستثمر المتعاقد رهن أسهمه في شركة المشروع أو شركة التحالف لغرض تمويل تنفيذ المشروع للجهات الممولة فقط وذلك بعد موافقة اللجنة العليا حتى لو تم الرهن خلال السنتين التاليتين لتأسيس الشركة.	والمفهوم هنا أن هذه الفقرة من المادة 23 تعد استثناءً من المادة 171 من قانون الشركات التي توضح أنه لا يجوز للمؤسسين أن يتصرفوا في أسهمهم إلا بعد مضي سنتين ماليتين على الأقل من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري، إلا أن هذه الفقرة لم توضح إن كانت تعد استثناءً أيضاً من نص المادة 172 من قانون الشركات من عدمه بمعنى انه هل يمكن رهن أسهمه حتى قبل أن تصدر الشركة أول ميزانية لها عن اثني عشر شهراً على الأقل.
26	إذا تعثر المشروع ولم تقم شركة المشروع بإزالة سبب التعثر خلال المدة المنصوص عليها في عقد الشراكة من تاريخ إخطارها بذلك جاز للجنة بناء على طلب المستثمر المتعاقد أو الهيئة أو الجهة العامة أن تصدر قراراً مسبباً بوضع المشروع تحت إدارة الجهة العامة مباشرة أو شركة متخصصة أخرى لإدارته بمقابل تحت إشراف الهيئة على أن يكون الاستثمار باسم ولحساب المستثمر المتعاقد دون إخلال بالتزام شركة المشروع بتعويض الجهة العامة	تتحدث هذه المادة عن تعثر المشروع وأن اللجنة العليا للهيئة يجوز لها أن تصدر قراراً مسبباً بوضع المشروع تحت إدارة الجهة العامة إذا لم تقم شركة المشروع بإزالة سبب التعثر. والملاحظ هنا ان هذه المادة لم تحدد ماهية هذا التعثر أو شكله وما المقصود به على وجه التحديد، وهذا الأمر مثار تساؤل من قبل المستثمرين المقبلين على مشروعات الشراكة. خاصة وأن اللائحة التنفيذية لم توضح أيضاً على وجه الدقة معايير هذا التعثر كما

رقم المادة	نص المادة	تعليق الاتحاد
	<p>عن الاضرار الناجمة عن أي إخلال بعقد الشراكة.</p> <p>ويتحمل المستثمر البديل الذي يتولى الادارة تعويض الاضرار الناتجة عن الخطأ في ادارته وتنتهي الإدارة بمقابل إذا زالت أسباب تعثر المشروع أو تمت تصفيته وتحدد اللائحة التنفيذية معايير التعثر.</p>	<p>اوردت المادة واكتفت بالقول ان التعثر يعنى تعرض شركة المشروع لظروف خارجة عن ارادتها من شأنها ان تخل بحسن سير المشروع وتحول دون تمكن هذه الشركة من أداء التزاماتها التعاقدية وفقاً للشروط المتفق عليها.</p>
<p>29</p>	<p>تسري على مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعقودها أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية كما تخضع لأحكام القوانين السارية في دولة الكويت بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون وينظم العقد طريقة تسوية ما قد ينشأ من منازعات بشأن تفسيره أو تطبيقه ويختص القضاء الكويتي بنظر المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون ويجوز بالاستثناء من الأمر الأميري الصادر بالقانون رقم 12 لسنة 1960 المشار اليه وبعد موافقة اللجنة العليا للاتفاق بين الجهة العامة المتعاقدة والمستثمر على تسوية المنازعات بينهما عن طريق التحكيم.</p>	<p>والذي يثير التساؤل هنا ما المقصود بكلمة عقود مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهل تشمل عقود التمويل مع الجهات الممولة خاصة لو كانت تلك الجهات أجنبية كبنك أجنبي أو شركة تمويل أجنبية. حيث أنه قد جرى العرف على أن يتم النص في الشروط المرجعية أو كراسة الشروط لمشروعات الشراكة ان عقود المشروع هي العقود التي تكون مصاغة سلفاً من قبل الهيئة ك نماذج عقود ليست من بينها عقود التمويل التي تبرمها شركة المشروع مع الجهات الممولة الاجنبية.</p>

رقم المادة	نص المادة	تعليق الاتحاد
36	<p>للجهة العامة تعديل شروط البناء والتجهيز والتطوير وغير ذلك من الأعمال أو مقابل الخدمات المتفق عليها في عقد الشراكة كما أن لها إذا تضمن العقد اسناد تشغيل المشروع أو استغلاله لشركة المشروع متى اقتضت المصلحة العامة ذلك الحق في تعديل قواعد تشغيله أو استغلاله بما فيه أسعار بيع المنتجات أو مقابل الخدمات وذلك كله في اطار الحدود المتفق عليها في العقد وبعد موافقة اللجنة العليا ودون إخلال بحق شركة المشروع في التعويض بحسب الأحوال طبقاً للأسس والقواعد التي بينها العقد وإذا تم تعديل سعر بيع المنتج أو مقابل تقديم الخدمة فلا يسري هذا التعديل إلا بأثر مباشر.</p> <p>ويجوز الاتفاق على تعديل عقد الشراكة طبقاً للأسس والقواعد المنصوص عليها في العقد وذلك إذا طرأت ظروف غير متوقعة بعد إبرام عقد الشراكة بما في ذلك التعديلات في التشريعات السارية وقت إبرام هذا العقد والذي يترتب عليها الإخلال بالتوازن المالي للعقد.</p>	<p>تتحدث هذه المادة في فقرتها الأولى عن حق الجهة العامة في تعديل شروط البناء، التجهيز والتطوير وغير ذلك من الأعمال أو مقابل الخدمات المتفق عليها في عقد الشراكة متى اقتضت المصلحة العامة ذلك بما فيها أسعار بيع المنتجات أو مقابل الخدمات. والجدير بالذكر هنا أن معيار المصلحة العامة هو معيار فضاء بالإضافة إلى أن المستثمر الفائز يقوم بتجهيز عرضه الفني والمالي على ضوء المتطلبات الآنية المدرجة في عقد الشراكة وكافة عقود المشروع طوال فترة الاستثمار. ونرى أنه كان من الممكن الاكتفاء فقط بالفقرة الثانية من ذات المادة والتي تتحدث عن جواز الاتفاق على تعديل عقد الشراكة طبقاً للأسس والقواعد المنصوص عليها في العقد وذلك إذا طرأت ظروف غير متوقعة بعد إبرام عقد الشراكة بما في ذلك التعديلات في التشريعات السارية وقت إبرام هذا العقد والذي يترتب عليها الإخلال بالتوازن المالي للعقد.</p>

رقم المادة	نص المادة	تعليق الاتحاد
37	تلغى إجراءات الطرح إذا تم الاستغناء عن تنفيذ المشروع نهائياً أو إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك كما يجوز إلغاؤها إذا اقترنت العطاءات كلها أو أغلبيتها بتحفظات لا تتوافق مع الشروط والمواصفات المطروحة أو يتعذر تقييمها مالياً. ويكون الإلغاء بقرار من اللجنة العليا بناء على توصية الهيئة ويجب أن يشتمل القرار على الأسس التي بنى عليها وفي جميع الأحوال لأي من مقدمي العطاءات المطالبة بأي تعويض عن قرار الإلغاء.	هذه المادة مثار قلق من قبل المستثمرين المقبلين على التعاقد مع الهيئة حيث أوردت هذه المادة أنه سوف تلغى إجراءات الطرح إذا تم الاستغناء عن تنفيذ المشروع نهائياً أو إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك وأنه لا يجوز لأي من مقدمي العطاءات المطالبة بأي تعويض عن قرار الإلغاء.

كما أن هناك الكثير من النقاط التي تم تسليمها إلى وفد البنك الدولي المكلف بمراجعة القانون ووضع الدليل لعلها تسترشد بهذه الملاحظات على القانون.

وفي النهاية شكر السيد/ صالح السلمي السيد/ Mark Moseley واتفقا على ضرورة الاجتماع وتبادل الآراء بشكل مستمر في هذا الشأن وليأتي الدليل الاسترشادي كامل وموافقاً للطموحات الاقتصادية لدولة الكويت.





مركز دراسات الاستثمار
Investment Studies Center (ISC)

تقرير

2016

توثيق العلاقات المهنية لمركز دراسات الاستثمار:

استمراراً لجهود مركز دراسات الاستثمار - الذراع التدريبي للاتحاد، وبعد حصوله على الترخيص الفني من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بتاريخ 2015/08/31.

قام المركز بالتسجيل لدى كل من:

- ديوان الخدمة المدنية.

- هيئة أسواق المال.

- وزارة المالية.

وجاري العمل على التواصل مع الجهات الحكومية والأهلية العاملة في دولة الكويت، وذلك لتوسيع قاعدة جمهور المستفيدين من الأنشطة التدريبية التي يقدمها مركز دراسات الاستثمار.

من ناحية أخرى يتقدم اتحاد شركات الاستثمار بخالص الشكر والتقدير للمؤسسات والجهات الداعمة لأنشطة مركز دراسات الاستثمار، ومنها:

- مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، حيث تقدم الدعم المتواصل للأنشطة التي يقدمها مركز دراسات الاستثمار.

- إدارة التدريب لدى الهيئة العامة للاستثمار، واتحاد مصارف الكويت، حيث أتاحا الفرصة لاستقبال مرشحين من شركات الاستثمار الأعضاء في الاتحاد للمشاركة في البرامج التدريبية وورش العمل التي يقدمونها، وكما سيرد تفصيلاً أدناه.

أنشطة المركز:

قدم مركز دراسات الاستثمار 14 برنامجاً تدريبياً، 3 ورش عمل و4 محاضرات على مدار عام 2016، إضافة إلى برنامج تدريبي متخصص مع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

كما أُتيحَت الفرصة لمرشحي شركات الاستثمار الأعضاء في الاتحاد للمشاركة في الأنشطة التي تقدمها الجهات التالية:

- الهيئة العامة للاستثمار - (5) برامج تدريبية.

- اتحاد مصارف الكويت - (4) برامج تدريبية.

بلغ إجمالي عدد المشاركين في الأنشطة المشار إليها حوالي 350 مشارك من مختلف الشركات والجهات إضافة إلى المشاركات الفردية.

أولاً: البرامج التدريبية التي عقدها مركز دراسات الاستثمار:

م	1
الفترة/المكان	10 و 11 فبراير 2016 (يومين) / قاعة التدريب بمقر الاتحاد
البرنامج	قانون العمل الكويتي رقم (6) لسنة 2010 وقانون المكافأة المالية رقم (110) لسنة 2014
المحاضر	الدكتورة سعاد الطراروة
جهة الاعتماد	شركة إنفست للاستشارات

م	2
الفترة/المكان	15 و 16 فبراير 2016 (يومين) / قاعة التدريب بمقر الاتحاد
البرنامج	Financial Presentation Writing & Delivery
المحاضر	Paul Farrow
جهة الاعتماد	Benjaminball Associates

م	3
الفترة/المكان	21 و 22 مارس 2016 (يومين) / قاعة التدريب بمقر الاتحاد
البرنامج	Innovation & Creativity
المحاضر	Simon De Ruyter
جهة الاعتماد	Board of Innovation

م	4
الفترة/المكان	03 - 05 أبريل 2016 (3 أيام) / قاعة التدريب بمقر الاتحاد
البرنامج	منهج تطبيق تعديلات معايير المحاسبة الدولية
المحاضر	د. محمد دسوقي
جهة الاعتماد	مركز دراسات الاستثمار

5	م
19 و 20 أبريل 2016 (يومين) / قاعة التدريب بمقر جمعية الهلال الأحمر الكويتي	الفترة/المكان
مبادئ الإسعافات الأولية	البرنامج
خبراء من جمعية الهلال الأحمر الكويتي	المحاضر
جمعية الهلال الأحمر الكويتي	جهة الاعتماد

6	م
26 و 27 أبريل 2016 (يومين) / قاعة التدريب بمقر جمعية الهلال الأحمر الكويتي	الفترة/المكان
الإطفاء والسلامة	البرنامج
خبراء من جمعية الهلال الأحمر الكويتي	المحاضر
جمعية الهلال الأحمر الكويتي	جهة الاعتماد

7	م
02 و 03 مايو 2016 (يومين) / فندق فور بوينتس كويت	الفترة/المكان
The 5 Choices To Extraordinary Productivity	البرنامج
Dr. May Jabri	المحاضر
FranklinCovey Middle East	جهة الاعتماد

8	م
09 - 11 مايو 2016 (3 أيام) / قاعة التدريب بمقر الاتحاد	الفترة/المكان
Modern Portfolio Management	البرنامج
Bernard Dudffy	المحاضر
Euromoney	جهة الاعتماد

9	م
16 - 18 مايو 2016 (3 أيام) / قاعة التدريب بمقر الاتحاد	الفترة/المكان
الإدارة المحترفة للمحفظة المالية	البرنامج
د. محمد دسوقي	المحاضر
مركز دراسات الاستثمار	جهة الاعتماد

10	م
23 - 25 مايو 2016 (3 أيام) / قاعة التدريب بمقر الاتحاد	الفترة/المكان
The Islamic Asset Management Products & Investment Strategies	البرنامج
طارق الرفاعي	المحاضر
مركز دراسات الاستثمار	جهة الاعتماد

11	م
06 - 09 نوفمبر 2016 (4 أيام) / قاعة التدريب بمقر الاتحاد	الفترة/المكان
Corporate Secretary	البرنامج
Vanessa Jones	المحاضر
Euromoney	جهة الاعتماد

12	م
20 - 23 نوفمبر 2016 (4 أيام) / قاعة التدريب بمقر الاتحاد	الفترة/المكان
Improving Board Effectiveness	البرنامج
Chris Pierce	المحاضر
Euromoney	جهة الاعتماد

13	م
27 و 28 نوفمبر 2016 (يومين) / قاعة التدريب بمقر الاتحاد	الفترة/المكان
New Economic & Market Developments: Dealing with The New Trends & Opportunities in A Post Brexit	البرنامج
Foued Ayari	المحاضر
Euromoney	جهة الاعتماد

14	م
05 - 08 ديسمبر 2016 (4 أيام) / قاعة التدريب بمقر الاتحاد	الفترة/المكان
Financial & Valuation Modelling Bootcamp	البرنامج
Brad Barlow	المحاضر
Wall Street Prep	جهة الاعتماد

ثانياً: ورش العمل:

1	م
17 و 18 يناير 2016 / وزارة التجارة والصناعة	الفترة/المكان
مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب	ورشة العمل
د. جيهان جمال عبدالصبور	المحاضر
مركز دراسات الاستثمار	جهة الاعتماد

2	م
28 نوفمبر 2016 / نادي رؤساء مجلس الإدارة ببرج كيبكو	الفترة/المكان
Talent Management & Succession Planning	ورشة العمل
John Mattone	المحاضر
Vigor Events	جهة الاعتماد

م	3
الفترة/المكان	04 ديسمبر 2016 / قاعة التدريب بمقر الاتحاد
ورشة العمل	Anti Money Laundering: Awareness Training for CMA & Central Bank of Kuwait Regulated Firms
المحاضر	Brian Claffey
جهة الاعتماد	CCL Academy

ثالثاً: برامج تدريبية لدى جهات أخرى:

❖ الهيئة العامة للاستثمار:

م	1
الفترة/المكان	19 - 21 يناير 2016 (3 أيام) / مركز تدريب الهيئة العامة للاستثمار بفندق سفير
البرنامج	Technical Analysis & Trading Strategies
المحاضر	Derek Taylor
الجهة المنظمة وجهة الاعتماد	The Training Center of Kuwait Investment Authority (KIA) Innovative Leaders

م	2
الفترة/المكان	07 - 09 فبراير 2016 (3 أيام) / مركز تدريب الهيئة العامة للاستثمار بفندق سفير
البرنامج	Macro Economics & Global Finance
المحاضر	Juan Carlos Venegas
الجهة المنظمة وجهة الاعتماد	The Training Center of Kuwait Investment Authority (KIA) Innovative Leaders

3	م
25 - 27 أكتوبر 2016 (3 أيام) / مركز تدريب الهيئة العامة للاستثمار بفندق سفير	الفترة/المكان
Macro & Micro Economic	البرنامج
Juan Carlos Venegas	المحاضر
The Training Center of Kuwait Investment Authority (KIA) Innovative Leaders	الجهة المنظمة وجهة الاعتماد

4	م
08 - 10 نوفمبر 2016 (3 أيام) / مركز تدريب الهيئة العامة للاستثمار بفندق سفير	الفترة/المكان
Communication and Presentation Skills	البرنامج
May Surgeoner	المحاضر
The Training Center of Kuwait Investment Authority (KIA) Jasper International Academy	الجهة المنظمة وجهة الاعتماد

5	م
22 - 24 نوفمبر 2016 (3 أيام) / مركز تدريب الهيئة العامة للاستثمار بفندق سفير	الفترة/المكان
Financial Analysis	البرنامج
Margret Stewart	المحاضر
The Training Center of Kuwait Investment Authority (KIA) Jasper International Academy	الجهة المنظمة وجهة الاعتماد

❖ جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية:

م	1
الفترة/المكان	03 أبريل - 03 مايو 2016 (10 أيام - بواقع يومين أسبوعياً) / مقر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
البرنامج	شهادة خبير استحواذ ودمج معتمد (CMAS)
المحاضر	أحمد عواض
الجهة المنظمة	جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ومركز دراسات الاستثمار

م	2
الفترة/المكان	05 ديسمبر 2016 - 14 يناير 2017 (10 أيام - بواقع يومين أسبوعياً) / مقر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
البرنامج	شهادة خبير استحواذ ودمج معتمد (CMAS)
المحاضر	أحمد عواض
الجهة المنظمة	جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ومركز دراسات الاستثمار

❖ اتحاد مصارف الكويت:

م	1
الفترة/المكان	25 - 27 يوليو 2016 (3 أيام) / نادي رؤساء مجلس الإدارة ببرج كيبكو
البرنامج	Creative & Innovative Strategic Thinking
المحاضر	د. حمد الحساوي
الجهة المنظمة	اتحاد مصارف الكويت

2	م
08 - 10 أغسطس 2016 (3 أيام) / فندق شراتون الكويت	الفترة/المكان
Leadership Skills For Future Leaders	البرنامج
د. حمد الحساوي	المحاضر
اتحاد مصارف الكويت	الجهة المنظمة

3	م
17 - 19 أكتوبر 2016 (3 أيام) / مبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت	الفترة/المكان
Negotiation Strategies & Tactics	البرنامج
د. حمد الحساوي	المحاضر
اتحاد مصارف الكويت	الجهة المنظمة

4	م
14 - 16 نوفمبر 2016 (3 أيام) / مبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت	الفترة/المكان
Advance Communication Skills	البرنامج
د. حمد الحساوي	المحاضر
اتحاد مصارف الكويت	الجهة المنظمة

رابعاً: محاضرات وندوات عامة:

1	م
26 يناير - 09 فبراير 2016 (3 جلسات أسبوعية على مدى ثلاثة أسابيع متتالية) / قاعة التدريب بمقر الاتحاد	الفترة/المكان
Exchange Traded Funds	الندوة
Karim Chedid David Massias Dr. Andreas Zingg	المحاضر
BlackRock & iShares	الجهة المقدمة

2	م
28 مارس 2016 / قاعة بحرة بمبنى الغرفة	الفترة/المكان
Looking Ahead – Evolving Tax & Regulatory Landscape in Kuwait	الندوة
Alok Chugh Waleed Abdulfadeel	المحاضر
Ernst & Young	الجهة المقدمة

3	م
23 مارس 2016 / قاعة بحرة بمبنى الغرفة	الفترة/المكان
FATCA Reporting Seminar	الندوة
Fouad Douglas Sherif Shawki Fadi Boukaram	المحاضر
PricewaterhouseCoopers - PWC	الجهة المقدمة

4	م
30 أكتوبر 2016 / قاعة بحرة بمبنى الغرفة	الفترة/المكان
Value Added Tax - VAT	الندوة
Alok Chugh Jennifer O’Sullivan Waleed Abdulfadeel	المحاضر
Ernst & Young	الجهة المقدمة





اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

التقرير المالي

2016

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016
مع تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

49 تقرير مراقب الحسابات المستقل
52 بيان المركز المالي
53 بيان الإيرادات والمصروفات
54 بيان التدفقات النقدية
55 إيضاحات حول البيانات المالية



RSM البزيع وشركاهم

برج الراية 2، الطابق 41 و 42

شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص. ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت

ت +965 22410010

ف +965 22412761

www.rsm.global/kuwait

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة/ أعضاء مجلس الادارة المحترمون،،

اتحاد شركات الاستثمار

دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لاتحاد شركات الاستثمار "الاتحاد" والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2016، وبيانات الإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي للاتحاد كما في 31 ديسمبر 2016، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للفترة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للسياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم (2).

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن الاتحاد وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. أننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساساً في ابداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية بشكل عادل وفقا للسياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم (2)، وعن نظام الرقابة الداخلية الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية ، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ. ولإعداد تلك البيانات المالية، تكون إدارة الاتحاد مسؤولة عن تقييم قدرة الاتحاد على تحقيق الاستمرارية والافصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية الاتحاد أو إيقاف أنشطته أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك، كما أن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للاتحاد.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائما بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء سواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساسا لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف ، ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للاتحاد.

تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة الاتحاد.

الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية ، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ومرتببط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهرية حول قدرة الاتحاد على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه لذلك ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الاتحاد على تحقيق الاستمرارية.

تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والشفافية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

إننا نتواصل مع إدارة الاتحاد حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.



د. شعيب عبدالله شعيب

مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33

RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت

18 يناير 2017

اتحاد شركات الاستثمار

بيان المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2016 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2015	2016	إيضاح	الموجودات
140,646	106,843		نقد في الصندوق ولدى البنوك
980,000	1,080,000	3	ودائع لأجل
1,620	3,420	4	أرصدة مدينة أخرى
12,246	2,342	5	ممتلكات ومعدات
<u>1,134,512</u>	<u>1,192,605</u>		مجموع الموجودات
المطلوبات وأموال الاتحاد			
المطلوبات :			
24,891	19,477	6	أرصدة دائنة أخرى
45,859	52,106	7	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
<u>70,750</u>	<u>71,583</u>		مجموع المطلوبات
أموال الاتحاد :			
1,070,554	1,063,762		الفائض المتراكم في بداية السنة
(6,792)	57,260		زيادة الإيرادات عن المصروفات (المصروفات عن الإيرادات) للسنة
<u>1,063,762</u>	<u>1,121,022</u>		الفائض المتراكم في نهاية السنة
<u>1,134,512</u>	<u>1,192,605</u>		مجموع المطلوبات وأموال الاتحاد

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (9) تشكل جزءاً من البيانات المالية

الأمين العام
أ.د. رمضان علي الشراح

رئيس مجلس الإدارة
بدر ناصر السبيعي

اتحاد شركات الاستثمار

بيان الإيرادات والمصروفات

كما في 31 ديسمبر 2016 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2015	2016	إيضاح	
			الإيرادات :
195,000	180,000		إشتراك الأعضاء
1,000	-		إنتساب الأعضاء
-	29,745		تدريب الأعضاء
19,953	21,928		إيرادات ودائع لأجل
58,934	53,013	8	إيرادات أخرى
<u>274,887</u>	<u>284,686</u>		مجموع الإيرادات
			المصروفات والأعباء الأخرى :
(230,176)	(214,573)	9	مصاريف عمومية وإدارية
(13,548)	(12,853)	5	إستهلاكات
(37,955)	-	5	الإنخفاض في قيمة ممتلكات ومعدات
<u>(281,679)</u>	<u>(227,426)</u>		مجموع المصروفات والأعباء الأخرى
<u>(6,792)</u>	<u>57,260</u>		زيادة الإيرادات عن المصروفات (المصروفات عن الإيرادات) للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (9) تشكل جزءا من البيانات المالية

اتحاد شركات الاستثمار

بيان التدفقات النقدية

كما في 31 ديسمبر 2016 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2015	2016	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
(6,792)	57,260	زيادة الإيرادات عن المصروفات (المصروفات عن الإيرادات) للسنة تسويات:
13,548	12,853	إستهلاكات
7,008	6,247	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
37,955	-	الإنخفاض في قيمة ممتلكات ومعدات
(19,953)	(21,928)	إيرادات ودائع لأجل
31,766	54,432	
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
3,240	(1,800)	أرصدة مدينة أخرى
8,243	(5,414)	أرصدة دائنة أخرى
43,249	47,218	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية:
-	(100,000)	صافي الزيادة على ودائع لأجل
(3,019)	(2,949)	المدفوع لإضافات على ممتلكات ومعدات
19,953	21,928	إيرادات ودائع لأجل مستلمة
16,934	(81,021)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة الإستثمارية
60,183	(33,803)	صافي (النقص) الزيادة في نقد في الصندوق ولدى البنوك
80,463	140,646	نقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية السنة
140,646	106,843	نقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (9) تشكل جزءاً من البيانات المالية

اتحاد شركات الاستثمار

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2016 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

1 - التأسيس والنشاط

شكل اتحاد شركات الإستثمار (سابقا - اتحاد الشركات الإستثمارية) (فيما يلي "الاتحاد")، طبقا لاحكام الباب الثالث عشر من قانون العمل في القطاع الاهلي رقم (38) لسنة 1964، وقد أشهر الاتحاد بموجب القرار الوزاري رقم (184) لسنة 2004، والذي نشر في جريدة كويت اليوم العدد (699) السنة الحادية والخمسون بتاريخ 9 يناير 2005، سجل الاتحاد لدى وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل بتاريخ 29 ديسمبر 2004. وبموجب اجتماع الجمعية العامة الغير عادية للإتحاد المنعقدة بتاريخ 31 مارس 2016، تمت الموافقة على ما يلي:

1. تعديل المادة رقم (4) من النظام الأساسي، ليكون نصها كالتالي:

يقبل في عضوية الاتحاد كل شركة كويتية استثمارية أو تمويلية أو مرخص لها بمزاولة أحد الأنشطة التالية من قبل هيئة أسواق المال:

- بورصة أوراق مالية

- وكالة مقاصة

- مدير محفظة استثمار

- مدير نظام استثمار جماعي

- مستشار استثمار

- وكيل اكتاب

- أمين حفظ

- صانع السوق

- وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية

- وسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية

- مراقب استثمار

- وكالة تصنيف ائتماني

- تقويم الأصول

- أي أنشطة أخرى تحددها الهيئة

ويكون من ضمن أغراضها الأساسية توظيف الأموال لحسابها أو لحساب الغير و/أو منح التسهيلات الائتمانية والخدمات التمويلية، ويتمتع العضو العامل بكافة الصلاحيات والحقوق التي ينص عليها النظام الأساسي للاتحاد.

2. تعديل المادة رقم (6) من النظام الأساسي، ليكون نصها كالآتي:

- رعاية وتنظيم مصالح أعضاء الاتحاد والدفاع عن حقوقهم وتمثيلهم في كافة الأمور المتعلقة بشؤونهم المشتركة، وعلى وجه خاص:
- العمل على تنمية وتطوير قطاعات الاستثمار باستخدام أفضل الإمكانيات المادية والخبرات البشرية المتاحة لدى أعضاء الاتحاد.
 - إعداد الدراسات والبحوث الفنية والمتخصصة في قطاع التنمية والتطوير الاستثماري.
 - التشاور وتبادل الرأي مع كافة المؤسسات في الدولة لتحقيق مصالح الأعضاء والاقتصاد الوطني والتعاون مع مختلف الجهات الحكومية والأهلية ذات الصلة بأنشطة الاتحاد لتذليل المعوقات التي تواجه أعضاء الاتحاد.
 - إبداء الرأي فيما قد يعرض عليه من مشاريع أو مقترحات قوانين أو نظم أو لوائح أو قرارات تتعلق بمجال الاستثمار أو الاقتصاد بشتى صوره بشكل مباشر أو غير مباشر وأيضاً المجالات الخاصة بتنظيم عمل الشركات الاستثمارية أو المرخص لها أو الإشراف أو الرقابة عليها.
 - التنظيم والمشاركة في المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية والبحوث المحلية والعالمية المتعلقة بالنشاط الاستثماري والاقتصادي وتعميم نتائجها وتوصياتها والأبحاث التي تقدم فيها على أعضاء الاتحاد.
 - الارتقاء بالمستوى المهني والثقافي لأعضاء الاتحاد وإقامة وتنظيم الأنشطة الاجتماعية لأعضاء الاتحاد.
 - إصدار المطبوعات الإعلامية لنشر الثقافة الاستثمارية والتجارية في المجتمع ولدى أعضاء الاتحاد.
 - إقامة الدورات التدريبية المتخصصة في المجالات المالية والاستثمارية والاقتصادية أو في المجالات ذات الصلة بأنشطة الشركات والجهات ذات الصلة.
 - وله حق إقامة الدعاوي القضائية للدفاع عن حقوق المصالح العامة لأعضاء الاتحاد دون أن يؤثر ذلك على حق كل عضو في التقاضي.

3. تعديل المادة رقم (12) من النظام الأساسي، ليكون نصها كالآتي:

لا يجوز فصل أي عضو من الاتحاد دون إجراء تحقيق من لجنة يشكلها مجلس الإدارة ويعتبر عدم حضور العضو رغم استدعاؤه مرتان خطياً تنازلاً منه عن حقه في الدفاع عن نفسه ولا يتم الفصل إلا بموافقة ثلثي أعضاء المجلس وللعضو المفضول أن يتظلم من قرار الفصل أمام الجمعية العمومية في أول اجتماع لها ويكون للجمعية حق البت النهائي في التظلم بالقبول أو الرفض.

4. تعديل المادة رقم (29) من النظام الأساسي، ليكون نصها كالآتي:

- تنظر الجمعية العمومية العادية بوجه خاص في المسائل الآتية:
- تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المنتهية.
- اعتماد تقرير مراقب الحسابات والميزانية العمومية والحساب الختامي للسنة المالية والموافقة على مشروع الميزانية المقترحة للسنة التالية.
- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بالاقتراع السري.
- النظر في الاقتراحات المقدمة من مجلس الإدارة أو أحد الأعضاء.
- النظر في التظلمات المقدمة من الأعضاء أو طالبي الانضمام الذين رفض مجلس الإدارة طلبهم بالانضمام للاتحاد.
- اختيار مدقق حسابات الاتحاد وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
- إجراء الانتخابات التكميلية.

5. تعديل المادة رقم (32) من النظام الأساسي، ليكون نصها كالآتي:

يتولى إدارة الاتحاد مجلس إدارة يتكون من تسعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية لمدة ثلاث سنوات عن طريق الاقتراع السري. وفور انتهاء مدة المجلس يتم الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية لانتخاب مجلس إدارة جديد. وإذا تعذر انتخاب مجلس إدارة جديد في الميعاد المحدد استمر المجلس القائم في إدارة أعمال الاتحاد إلى حين زوال الأسباب وانتخاب مجلس جديد.

اتحاد شركات الاستثمار

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2016 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

إن عنوان الاتحاد المسجل هو: ص. ب 27555 الصفاة - الرمز البريدي 13136 دولة الكويت، مبنى
غرفة تجارة وصناعة الكويت - الدور الثالث.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل رئيس مجلس إدارة الاتحاد بتاريخ 18 يناير 2017.
إن الجمعية العامة السنوية للاتحاد لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية بعد إصدارها.

2- المبدأ المحاسبي والسياسات المحاسبية الهامة

تتلخص السياسات المحاسبية الهامة وفقاً لهذا المبدأ فيما يلي:

أ - أسس الأعداد

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للإتحاد، ويتم إعدادها
على أساس مبدأ التكلفة التاريخية.

ب - الأدوات المالية

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي نقد في الصندوق ولدى
البنوك والودائع لأجل.

ج - ممتلكات ومعدات

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال
تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد
تشغيل الممتلكات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الإيرادات والمصروفات
في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف
قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام إحدى
الممتلكات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف
كتكلفة إضافية على الممتلكات والمعدات.

اتحاد شركات الاستثمار

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2016 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم إستبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن إستبعادها في بيان الإيرادات والمصروفات.

يتم إحتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبند الممتلكات والمعدات كما يلي:

سنوات	
5	أثاث وديكورات
5	أجهزة حاسب آلي

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دوريا للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الإقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والمعدات عند استبعادها أو عند إنتفاء وجود منفعة إقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

د - إنخفاض قيمة الموجودات

في نهاية الفترة المالية، يقوم الاتحاد بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على الاتحاد تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

اتحاد شركات الاستثمار

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2016 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الإيرادات والمصروفات، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الإيرادات والمصروفات إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

هـ - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين. إن هذا الإلتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الإلتزام النهائي.

و - تحقق الإيراد

يتبع الإتحاد الأساس النقدي في إثبات إيرادات إشتراكات الأعضاء، إيرادات تدريب الأعضاء، رسوم الانتساب، إيرادات الودائع لأجل والإيرادات الأخرى.

اتحاد شركات الاستثمار

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2016 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

ز - المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على الاتحاد الإلتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الإقتصادية لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الإلتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

3 - ودائع لأجل

يمثل هذا البند قيمة ودائع إسلامية مطلقة لدى أحد البنوك الإسلامية المحلية بالدينار الكويتي، تكتسب هذه الودائع أرباحا سنوية بمعدل 2.15% (2015 - يتراوح بين 1.5% و 2.064%)، وتستحق هذه الودائع بمعدل 365 يوم (2015 - 365 يوم).

4 - أرصدة مدينة أخرى

2015	2016	
78,000	78,000	إيرادات مستحقة
(78,000)	(78,000)	ناقصا: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
-	-	
-	1,800	ذمم موظفين مستحقة
1,620	1,620	تأمينات مستردة
<u>1,620</u>	<u>3,420</u>	

اتحاد شركات الاستثمار

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2016 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

5 - ممتلكات ومعدات

المجموع	أعمال رأسمالية تحت التنفيذ	أجهزة حاسب آلي	أثاث وديكورات	
				التكلفة:
117,662	37,955	28,386	51,321	في 1 يناير 2015
3,019	-	1,619	1,400	إضافات
(37,955)	(37,955)	-	-	الإنخفاض في القيمة
82,726	-	30,005	52,721	في 31 ديسمبر 2015
2,949	-	413	2,536	إضافات
85,675	-	30,418	55,257	في 31 ديسمبر 2016
				الإستهلاك المتراكم :
56,932	-	24,442	32,490	في 1 يناير 2015
13,548	-	3,723	9,825	المحمل على السنة
70,480	-	28,165	42,315	في 31 ديسمبر 2015
12,853	-	2,252	10,601	المحمل على السنة
83,333	-	30,417	52,916	في 31 ديسمبر 2016
				صافي القيمة الدفترية :
12,246	-	1,840	10,406	في 31 ديسمبر 2015
2,342	-	1	2,341	في 31 ديسمبر 2016

اتحاد شركات الاستثمار

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2016 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

بموجب اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 11 أكتوبر 2015، تمت الموافقة على تسجيل إنخفاض في قيمة الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ البالغ 37,955 ديناراً كويتياً الخاصة بإنشاء مركز دراسات الاستثمار طالما أنه لا توجد جدوى من إتمام المركز ككيان مستقل.

6 - أرصدة دائنة أخرى

2015	2016	
241	258	مصاريف مستحقة
24,650	19,219	إجازات موظفين مستحقة
24,891	19,477	

7 - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

2015	2016	
38,851	45,859	الرصيد في بداية السنة
7,008	6,247	المحمل على السنة
45,859	52,106	الرصيد في نهاية السنة

8 - إيرادات أخرى

2015	2016	
58,136	53,013	إيرادات دعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي (أ)
798	-	أخرى
58,934	53,013	

(أ) يمثل هذا البند قيمة ما تم إستلامه نقداً من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للصرف على أنشطة الاتحاد الرئيسية بالإضافة إلى مبلغ 34,000 دينار كويتي (2015 - 42,500 دينار كويتي) تم إستلامه بهدف إعداد دراسة لتسمية وتطوير قطاع الإستثمار في دولة الكويت.

اتحاد شركات الاستثمار

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2016 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

9 - مصاريف عمومية وإدارية

2015	2016	
124,386	112,702	تكاليف موظفين
19,440	19,440	إيجارات
4,805	3,118	مصاريف اتصالات
845	902	قرطاسية ومطبوعات
1,606	6,997	مصاريف دعاية
47,650	15,000	أتعاب مهنية
28,293	52,468	مصاريف تدريبات
3,151	3,946	أخرى
230,176	214,573	





اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

P.O. Box : 27555 Safat, 13136 Kuwait
3rd Fl., Kuwait Chamber of Commerce & Industry Building, Kuwait City
Tel.: +965 2228 0370 Fax : +965 2249 0091/2
E-mail: uic@unioninvest.org

www.unioninvest.org